



رجال أعمال يبدل عسكرية السودان: مناقشة التحول

زياد هني *

إلى اندلاع صراع داخل القوات المسلحة السودانية، حيث انضم كل طرف إلى طبقته أو حزبه السياسي. هذا الانقسام الطبقي رافقه انقسام إثني أيضاً. الانقسام الطبقي قاد إلى محاولة زعزعة القوات المسلحة السودانية وإفسادها عبر إقحامها في الزراعة الآلية، مع أن هذا لم يؤدّ إلى نشوء فئة رجال أعمال من الضباط. هذا الحال استمر حتى أواخر سبعينيات القرن الماضي.

الصراع بين الفئتين، البرجوازية الصغيرة والضباط التقدميين وصل إلى مرحلة صدام في عام 1964، تحديداً على خلفية الموقف الواجب اتخاذه تجاه الانتفاضة الجماهيرية التي اندلعت في البلاد ضد الحكم العسكري. في الوقت نفسه، التأثير الناصري وصل إلى القوات المسلحة السودانية، وقاد إلى تشكيل خلايا من «الضباط الأحرار» أجبرت حكم الجنرال عبود على التخلي عن السلطة استجابة للانتفاضة الجماهيرية التي كانت تطالب بإنهاء الحكم العسكري.

هذا التحرك قاد إلى هزيمة فئة كبار الضباط وحلفائهم من الرأسماليين المحافظين في المجتمع. لكن القوى الرجعية تمكنت من الانقلاب على النظام التقدمي وأعقب ذلك عريضة وهستيرية إخوانية معادية للشيوعية، مدعومة أميركياً ومصرياً، تمثلت، ضمن أمور، في طرد أعضاء البرلمان السوداني الشيوعيين وتعديل الدستور لحظر الحزب الشيوعي السوداني ما أدى بالضرورة إلى إضعاف الروابط والاتحادات وال نقابات التي كان للييسار السوداني الأغلبية فيها. هستيريا معادية الشيوعية وكل ما يمت للييسار بصلة قاد إلى إعلان الإخوانية المدعومة أميركا إلى شنّ حرب على كافة القوى اليسارية في المجتمع.

هذا الوضع استمر حتى عام 1969 عندما أنجز «الضباط الأحرار» بقيادة جعفر النميري، انقلاباً أدى إلى إنهاء الحياة السياسية في البلاد. ولم تفض فترة طويلة حتى اندلع الصراع بين الجناحين في القوات المسلحة السودانية، أي اليسار والشيوعيين من جهة والناصريون اليمينيون المحافظون من جهة أخرى.

في تموز عام 1971، أنجز الضباط اليساريون في القوات المسلحة السودانية ثورة، على شكل انقلاب، ذلك أنهم أعلنوا إصرارهم على عكس سياسات النميري الموالية لواشنطن وإصرارهم على محاربة الاستعمار الجديد. لكن الانقلاب/ الثورة لم تدم، حيث سارعت القوى اليمينية المحلية والعربية والدولية للتدخل المباشر، وفي مقدمتهم نظامي أنور السادات ومعمار القذافي، إضافة إلى المليونير السوداني خليل عثمان.

عقب ذلك، قام نظام جعفر النميري بالتصالح مع الجنوب الانفصالي، وتغيير مذهب القوات المسلحة حيث صار على ضباطه القسم بالولاء للنظام وليس للوطن. وعقب ذلك سلسلة من السياسات الاقتصادية تمثلت في «الباب المفتوح» تدعمها مشيخات العمولة والعمالة الخليجية النفطية،

ومعسكر دول حلف الأطلسي. في عام 1982، أصدر جعفر النميري مرسوم بتشكيل «التعاونية الاقتصادية العسكرية» (1) انظر H.S. Bienen, and J. Moore, «The Military Economic Corporations of Sudan» Vol. 13, No. 4, Armed Forces and Society 1987, pp. 489-516»، وحده هدفها التالي:

- استخدام الموارد الزائدة للقوات المسلحة لدعم الاقتصاد الوطني.

- تحسين الأوضاع المعيشية لأعضاء القوات المسلحة.

- توفير كافة احتياجات القوات المسلحة من ذخيرة ومعدات وأسلحة، وغيرها، وتسهيل النشاط الاقتصادي للقوات المسلحة.

- رفع مستوى أداء أفراد القوات المسلحة في المجال التقني الإداري.

القوات المسلحة السودانية باشرت نشاطها الاقتصادي غاية في النواضع بجمع بقايا البضائع المستوردة والمركبات وغيرها وإعادة تدويرها. أما هدف التعاونية الاقتصادية العسكرية، فكانت إعادة بنية القوات المسلحة وتحويلها إلى فئة طبقية مستقلة وجودها مرتبط باستمرار النظام. وكذلك تأسيس علاقة بين القوات المسلحة السودانية وطبقة رجال الأعمال الذين زودوا كبار الضباط بالبضائع الاستهلاكية وبالمركبات الفخمة.

حكم جعفر النميري الأتوقراطي أضحى بذلك مرتكزاً إلى أجهزة الاستخبارات ما أدى إلى بروز تدمير في صفوف القوات المسلحة، التي اخترقتها حركات إسلامية التي أضحت القوة الرئيسية الثالثة في انتخابات عام 1986. بعده تسلم المشير عبد الرحمن سوار الذهب لمدة عام وسلم السلطة لممثلي الشعب. انتفاضة عام 1985 بقيادة النقابات المهنية والعمالية، المتحالفة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي أعلنت الإضراب العام، طالبت بحل أجهزة الاستخبارات وطرد الفاسدين وإيقاف العمل بقوانين الشريعة. لكن القوات المسلحة التي اخترقتها الحركات الإسلامية رفضت مطلب وقف العمل بالشريعة وطالبت جيش تحرير السودان بتسليم أسلحة أو...!

إسقاط نظام النميري أدى إلى قيام حكم إسلامي عسكري متحالف مع حزب «الإخوان المسلمين» بقيادة حسن الترابي الذي لم يخف امتعاضه من العسكر، امتد من عام 1989 إلى عام 1999.

ما إن تسلم الإسلاميون الحكم حتى قاموا بطرد كل معارضيه من القوات المسلحة وأغروا الضباط المتقاعدين بمكافآت لتأسيس أعمالهم الحرة، واستيعاب بقية كبار الضباط في شبكات الرأسماليين.

نجح حزب «الإخوان المسلمين» في تدبير الانقلاب بفضل «النظام الخاص» التابع لهم الذي تعود جذوره إلى حسن البناء، والهدف حماية الحركات الإسلامية من اختراقها عبر العلمانيين واليسار. وقد أشرف النظام الخاص هذا على تدريب «الإخوان» والمناصرين عسكرياً، في المدارس والجامعات ومختلف الأحياء.

النصرة»، وبين منظمات دولية ورؤوسها متواطئة بالتغطية وإخفاء المعالم كي تكتمل عناصر الجريمة الكاملة وتضع الحقيقة ولا تتحقق العدالة.

وتكبر الفضيحة أكثر فأكثر أمام فظاعة الصمت الغربي المطبق الذي يسود عقب كل جريمة إرهابية وآخرها المجزرة المهولة بحق أهالي الفوعة وكفريا الذين سالت دماؤهم وامتزجت بتراب الوطن في الراشدين. فأميركا والغرب الذين تباكوا حتى الأمس القريب على صور مزيفة ومصطنعة في خان شيخون، وأغرقونا بدموعهم، ومشاعرهم الجياشة حتى كدنا نصدق أن قلوبهم الرقيقة لا تحتل أن تخدش إنسانيتهم من قساوة ما يجري، وقفوا وبكل أسف متفرجين على مجزرة الإرهابيين في الراشدين برغم قساوتها.

سيطرة حزب الترابي على الجيش حوله إلى أداة لحماية جزء من المجتمع ودولة «الإخوانية»، ما قاد إلى طرد آلاف من كوادر القوات المسلحة السودانية وضباطها. كما صدرت أحكام بالقتل على قادة كافة الحركات التي تحدت حكم الانقلابيين الإخوانية.

هذا التطور الخطير في بنية القوات المسلحة قاد إلى ابتداء التكفير بين مفهوم «الشعب المقاتل»، إضافة إلى طرح مفهوم الجهاد (ضد من؟). كما أسس التكفيريون مليشياتهم المسلحة بسبب عدم ثقتهم بالقوات المسلحة السودانية وقياداتها. وفي مرحلة لاحقة تم تأسيس قوات العشائر المسماة «المراحميل»، التي تطورت لاحقاً لتضحي «الجنجويد» التي حاربت في غربي البلاد. أما عدم ثقة قيادات الأحزاب التكفيرية بالجيش فقاد، ضمن أمور أخرى، إلى ازدياد الاعتماد على جهاز المخابرات الذي أضحى أقوى من القوات المسلحة السودانية.

عملية محاصرة الإسلاميين للقوات المسلحة السودانية تجلى أيضاً في عدم احترام نظام تسلسل المرتبات فيه، إضافة إلى عدم احترام التسلسل الزمني للترقيات. هذا أدى إلى بروز فئة في الجيش تتمتع بامتيازات خاصة، خصوصاً بعد تأسيس «منظمة الشهيد».

الإفساد في القوات المسلحة، وفي قياداتها تحديداً، أدى، ضمن أمور أخرى، إلى تخلي القيادات الإخوانية عن مبدأ «الجهاد» الذي أطلقتته ضد القوى الوطنية واليسارية، وتبنت سياسة نفعية تتمثل بالتعاون مع أي طرف معاد للنظام، ومن ذلك التعاون مع الحركة الانفصالية في الجنوب، والجنجويد في دارفور، وجيش الرب في أوغندا.

هذا كله يظهر مدى رعب نظام «الإخوان» من القوات المسلحة السودانية، ما عنى إلحاق أكبر الأضرار بالمؤسسة المفترض أنها أقيمت للدفاع عن الوطن. وثمة مؤشرات أن بعض الضباط في القوات المسلحة السودانية دخلت هي وقيادات المخابرات في صفقات تجارية غير شرعية ما أدى في نهاية المطاف إلى إضعاف الطرف الأول على نحو غير مسبوق، ولم يعد بإمكانها إعادة الأمن إلى البلاد ضد الحركات الانفصالية في إقليم دارفور والنوبة والنيل الأزرق.

تمرير دستور عام 1998 حول البلاد إلى دولة ذات حزب واحد، هو حزب المؤتمر بقيادة حسن الترابي، لكن هذا لم يسر قيادات القوات المسلحة السودانية العليا وفي مقدمتهم عمر البشير ورفاقه من الإسلاميين، وقاد في نهاية المطاف إلى القضاء على «النظام الخاص»، وتسلم العسكر قيادة النظام.

إضعاف «الإخوان» للقوات المسلحة السودانية حدّ من قدرتها على مواجهة الحركات الانفصالية ما دفع النظام إلى زيادة الضرائب واتباع سياسة الخصخصة وإقامة تشارك مع شركات أسيوية لتطوير صناعة الأسلحة في السودان. كما دعا النظام الصين للتقريب عن النفط في البلاد في المناطق التي عملت فيها شركة شيفرون في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات. ومع حلول عام 1999 بدأ السودان بتصدير

ربما يكون الموقف الأميركي مفهوماً ومتوقفاً من دولة اعتادت قتل شعوبنا بأسلحتها كل يوم، لكن ما لا يمكن أن يفهم هو موقف «المؤمنين» على معشر «الأمم المنحلقة» بالخرزي والتبعية والعار، الخائفة للبترو دولار، وعلى رأسهم الأمين العام الجديد للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس الذي اكتفى برغم هول وفضاعة المشهد ببضع كلمات، قيلت بالنيابة عنه ومضى، وكان شيئاً لم يحدث، كلمات حدثنا فيها سعادته عن «عدالة دولية»، لكن أي عدالة تلك؟ بالطبع هي ليست عدالة على قياس ضحايا الفوعة وكفريا، فلم يحدث في تاريخ منظماته الدولية أن أنصفت صاحب حق. إنها «عدالة غوتيريس» الجديدة، عدالة كتلك التي دفعته قبل شهر واحد فقط إلى سحب تقرير أممي لـ«الإسكوا»

عدالة غوتيريس

علي عوياني *

تُصْرَج الطفولة بدمائها، وتتناثر أشلاؤها كل يوم، في عالم يدعي التمدن والتحضّر والرقي. بالأمس ذبحت براءتها بعد حصار جائر للفوعة وكفريا في حي الراشدين، وقبل شهر واحد وفي ليلة ظلماء افتقد بدها بمقتل عشرات الأطفال على أيدي «التحالف الأميركي الدولي» في الموصل، ومنذ أكثر من سنتين وآلة القتل السعودية تحصد آلاف الأطفال في اليمن، وقبلها في البحرين ولبنان (قانا الأولى والثانية)، أما في فلسطين فحدث ولا حرج، فالقائمة تطول والتعداد لا ينتهي من محمد الدرة وفارس عودة إلى ما لا نهاية.

كل ذلك والأجساد الطرية لا تجد لها ناصرًا ولا معينا في عالم «متوحش» يستقوي

بجبنه على براءتها وطراوة عظمها. وحتى المنظومة الدولية التي أوجدت لحل النزاعات وحماية القيم بعد الحروب العالمية، أضحت باجهرتها الحقوقية والإنسانية المختلفة وبكل أسف أسيرة للضغوطات الصهيوني-أميركية ومجرد شاهد زور، بل وصلت بضالتها وخوائها إلى أبعد من ذلك إلى حدّ «تقمص» دور محامي الدفاع عن الجلاد القاتل بوجه الضحية البريئة.

تقتل الأطفال وتسفك دماءهم بدم بارد كل يوم من دون أن تفقه أي ذنب ارتكبت، فيما يقف العالم متفرجاً، وإن توزعت الأدوار بين غرب يحاضر بعبقة الحرية والحقوق والديموقراطية، ولا يطبق من شعاراتها شيئاً، وبين دول ومجموعات إرهابية تقتل الأطفال وتمشي في جنازاتهم كاميركا والسعودية وإسرائيل و«داعش» و«جبهة